INTERNATIONAL ISLAMIC ECONOMIC SYSTEM CONFERENCE
(I-*i*ECONS 2021)

واقع الحوكمة لجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان: الواقع والتحديات

الأستاذ الدكتور

محمد زين

nazrimn@usim.edu.my

أحمد عبد الله سالم المشايخي

abu_abdullah_60@hotmail.com

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الحوكمة لجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. وتكمن مشكلة الدراسة في أن جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان يبذل العديد من الجهود من أجل تعميم الإجراءات والأساليب من خلال المهام التي يقوم بها جهاز الرقابة المالية والإدارية لتحسين الأداء الإقتصادي للمؤسسات واكتشاف المخالفات المالية والإدارية التي قد يرتكبها العاملون خلال فترة زمنية معنية. وتبرز أهمية الحوكمة في العديد من الأمور أبرزها ضرورة احترام القوانين واللوائح التي تسير عليها المؤسسات وأن الحوكمة تساهم في كشف الأخطاء المهنية وزيادة خبرات العاملين وخاصة العاملين في المجالات المالية والإدارية من أجل تحقيق أقصي درجات الإنضباط الوظيفي. وتساهم الحوكمة بشكل كبير في تحقيق أهداف المؤسسات والشركات طويلة ومتوسط الأجل. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور الحوكمة في جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. ولقد توصلت الدراسة الحالية إلى أن الحوكمة في جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان ترتكز على عدة مرتكزات منها أخلاق العمل في المؤسسات المالية واستمرار الرقابة والمتابعة والمراقبة. ولقد أوصت الدراسة بضرورة تطبيق آليات الحوكمة في المؤسسات العمانية

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، أسباب الحوكمة، مرتكزات الحوكمة

المقدمة

لقد اهتم الباحثين بالحوكمة كأحد أبرز الأساليب المستخدمة في مكافحة الفساد المالي والإداري، وكذلك فإن الحوكمة تحتوي على العديد من المعايير والأساليب التي يمكن من خلالها أن تقوم الإجهزة الرقابية بمراقبة النشاط الإقتصادي والإداري للمؤسسات. ومن خلال آليات الحوكمة المختلفة يمكن للجهات الرقابية أن تحدد الطرق المتبعة في المراقبة والمتابعة طبقاً لحجم الشركات والمؤسسات. وتعد الحوكمة من أهم الموضوعات التي تشغل الباحثين خلال الأونة الأخيرة لقدرة الحوكمة على ضبط ورقابة القوائم المالية وكشف المغالطات المالية والأخطاء التي قد يرتكبها الموظفون خلال اقفال القوائم المالية. وكذلك فإن الحوكمة قادرة على تحسين الأداء الإقتصادي حيث أنها تحتوي على العديد من الأسس والأساليب والأنماط التي يمكن للجهات الرقابية تطبيقها وتعميمها على المؤسسات والشركات.

مشكلة الدراسة

من المؤكد أن المحافظة على النشاط الاقتصادي هو الأساس الذي يقع على عاتق الجهات الرقابية في أي مجتمع. ويبذل جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان جهوداً كبيرة من أجل استمرار تفعيل أسس الحوكمة من أجل الحد من تفشي الفساد المالي والإداري. وطبقاً لتوصيات السلطان قابوس بن سعيد وتفعيلاً لخطة 2040 التي أشارت إلى ضرورة البدء بتفعيل وتطبيق آليات الحوكمة بالمؤسسات بسلطنة عمان. وللتأكد من مشكلة الدراسة فإن تقرير خطة عمان 2040 أشار إلى أن العمل على تحسين وتفعيل الحوكمة ضروري للغاية من أجل الإحتكام إلى القانون وذلك بهدف رفع كفاءة الأجهزة الرقابية بسلطنة عمان (موقع تقرير رؤية خطة عمان 2040، 2019). ومن جانب أخر فقد أكد المرسوم السلطاني رقم 2013/64 بالموافقة على انضمام سلطنة عمان إلى اتفاقية مكافحة الفساد مما ينعكس على حرص القيادة وإدراكها لخطوة تفشي الفساد المالي والإداري في مؤسسات السلطنة (موقع جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان، 2019). ولقد استشعر الباحث بمشكلة الدراسة من خلال عمله بجهاز الرقابة المالية والإدارية أن هناك غياب تطبيق لمعايير الحوكمة في المؤسسات العمانية، حيث أن هناك غياب ملموس لتفعيل الحوكمة بما يضمن مكافحة الفساد المالي والإداري في المؤسسات العمانية، كما أن هناك عدم تنسيق بين تفعيل القوانين وتطبيقها على المؤسسات العمانية. وكذلك غياب تطبيق مبدأ الشفافية للحد من الفساد المالي والإداري.

أسئلة الدراسة

1. ما الحوكمة وما أهميتها؟

2.ما أسباب الحوكمة؟

3.ما محددات الحوكمة ومرتكزاتها في جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أهداف الدراسة

1.تبيان الحوكمة وتوضيح أهميتها.

2.استكشاف أسباب الحوكمة.

3.التعرف على محددات الحوكمة ومرتكزاتها في جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

منهج الدراسة

تتبع الدراسة المنهج الكمي، وخاصة المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف وتحليل واقع وأسباب الحوكمة ومحدداتها. وتجدر الإشارة أن المنهج الكمي يساهم في تفسير الظواهر بما يسمح من الوصول إلى حلول منطقية وواقعية للظاهرة محل البحث. ويساهم المنهج الوصفي في وصف الظاهرة وترتيب الأحداث والبحث في أنسب الحلول الملائمة لها.

الدراسات السابقة

عازم (2016) أن الحوكمة أصبحت الأكثر تطبيقاً في الجهات الرقابية التي تشعر دوماً إلى منع تفشي الفساد المالي والإداري. وأكد موحي (2015) أن الحوكمة تحتوي على العديد من الأساليب التي يسهل استخدامها من الجهات الرقابية التي تساهم في كشف الفساد المالي والإداري في المؤسسات التي تراجع عليها تلك الجهات الرقابية. وأكد عزوز (2016) أن بروز ظاهرة الفساد المالي والإداري تؤدي إلى قيام الموظف العام بطريق غير قانونية إلى التحايل للحصول على مكاسب شخصية. وأشار أبوبكر (2015) أن استمرار الأجهزة الرقابية في مراقبة وتفعيل الأساليب والمعايير المتعارف عليها في الحوكمة سوف تؤثر بشكل مباشر في الحد من انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري. ولقد أكدت أدبيات الدراسة أن الحوكمة تمتلك القدرة على التحكم في السياسات والآليات التي من خلالها يمكن للجهات الرقابية فرض تطبيق تلك السياسات وفقاً لمعايير وأنماط وظيفية تحول دون الوقوع في الاخطاء، وبالتالي فإن اصدار القوائم المالية في نهاية الفترة لايمكن أن يتم إلا من خلال تصحيح الأخطاء واتمام عملية الاقفال المالي بناء على الأخطاء (الشمراني، 2013). وأشار آل الشيخ (2017) أن الحوكمة تساعد المؤسسات الرقابية على تحسين مستوى الاقتصاد الوطني حيث أن الحوكمة تمتلك معايير يمكن تطبيقها على كافة المؤسسات من أجل الحد من تفشي الفساد المالي والإداري.

الحوكمة

استعرضت ادبيات الدراسة الحوكمة بتوسع كبير، حيث أشارت إلى مفهوم الحوكمة وأهمية الحوكمة وأهداف الحوكمة ومرتكزات الحوكمة والتحديات التي تواجه الحوكمة وعناصر الحوكمة التي تعتمد عليها المؤسسات الرقابية في عملها. وسوف نستعرض بشكل تفصيلي للعناصر السابقة.

1. مفهوم الحوكمة

اختفلت ادبيات الدراسة حول تحديد مفهوم واضح للحوكمة، فالعديد من العلماء اتفقوا أنه يجب أن يكون هناك أسس يمكن الارتكاز للوصول بالعمل إلى الوضع الأمثل. ولقد أشار الحياري (2017) أن الحوكمة هي الآليات التي يمكن الاعتماد عليها لتحسين أسس العمل في منظمة معينة. وبالرغم من أن الحياري (2017) قد أشار في مفهومه إلى الانضباط المتحقق نتيجة تطبيق معايير الحوكمة إلا أن هذا المفهوم يتصف بالعمومية ويفتقر للكثير من المعايير حيث أن مفهوم الحوكمة يجب أن يشير إلى تقديم العون لمتخذي القرار حتي يمكنه مراقبة الأنشطة والتعرف على نقاط الضعف بها. وكذلك فإن عدنان (2016) قد أكد على أن الحوكمة هي أحد أبرز الأساليب المطبقة التي يمكن استخدامها للتوجية والرقابة والتحكم والرقابة على أنشطة الشركات. وبالرغم من أن مفهوم عدنان (2016) للحوكمة يعتبر مفهوماً شاملاً إلا أنه ركز على طبيعة عمل الأجهزة الرقابية التي تمارس أعمال الرقابة على الشركات ولم يشير إلى كيفية القيام بأعمال الرقابة والمراجعة على الشركات ولم يشير أيضاً مواعيد القيام بأعمال الرقابة. وأكد فلاق (2015) أن الحوكمة هي الآليات والأساليب والمعايير التي يمكن للمؤسسات الرقابية اعتمادها في المراجعة على أنشطة الشركات المالية والإدارية. وبالرغم من أن هذا المفهوم قد أشار إلى طبيعة الأعمال التي يمكن للمؤسسات الرقابية المتابعة عليها إلا أنه مفهوماً غير كافي حيث أن طبيعة العمل في المؤسسات الرقابية تعتبر معقده ومركبة للغاية، كما أن المفهوم أغفل طبيعة السياسة الرقابية بعد عملية المراجعة والرقابة ومدى تأثيرها في قرارات الشركات. وأشار عزوز (2016) أن الحوكمة هي أداه من أدوات المؤسسات التي يمكن من خلالها الإنتهاء من الأعمال واقفالها بشكل نهائي والبدء في دورة مالية أو إدارية جديدة وذلك لتحقيق أهداف المنظمات في الأجل الطويل. وبالرغم من أن مفهوم عزوز (2016) قد أشار إلى أن الحوكمة أصبحت من أبرز الأدوات المستخدمة في الشركات إلا أن الحوكمة تساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف المؤسسات المالية والإدارية، فالإدارة العليا على سبيل المثال لن يتم انتخابها طالما أنها لم تراعي المعايير الفنية في الحسابات الختامية، وأصحاب المصالح والمساهمين في الشركات سوف تقل ثقتهم في مجالس الإدارة الحالية وسوف تستمر المناقشات حول عدم الإنضباط المهني مما يشير إلى أن هذا المفهوم أصبح مفهوماً غير مواكباً لما تعايشه

المؤسسات في الوقت الراهن. كما أن مفهوم فلاق (2015) أغفل أن الحوكمة ليست أداه من أدوات الشركات إلا أنها يجب أن تكون نظاماً يفرض على الشركات لتحقيق أقصي درجات النزاهه في القوائم المالية ولتحقيق الشفافية بشكل كبير.

ويرى الباحث أن مفهوم الحوكمة لابد أن يساير طبيعة عمل المؤسسات المراد تطبيقها عليه، فالمؤسسات الرقابية تنظر بعين الإعتبار أن الحوكمة هي الأساليب والمعايير والأنماط الوظيفية المتعارف عليها في اللوائح والقوانين المنظمة لطبيعة النظام داخل المؤسسة بحيث يجب محاسبة من يحاول الخروج عن تلك المبادئ والمعايير، على أن تكون عملية الرقابة والمتابعة في مواعيد محددة في فترات متقاربة أو متباعدة من أجل تحسين مستوي جودة مخرجات العمل وتوفير المعلومات بشكل ملخص للإدارة العليا وللجهات العليا المعنية. ويتصف المفهوم السابق بالشمولية حيث يشمل طبيعة عمل الأجهزة الرقابية والأساليب والأنماط والمبادئ التي يستند إليها وفقاً لطبيعة عمل المؤسسات كما أن هذا المفهوم يساهم في تحسين مخرجات وجودة العمل بما يساهم في خروج الحسابات الختامية للشركات بشكل مرتب ومنظم ومنضبط وليس به أية شبهة للأخطاء الفنية ومطابق للمعايير الوظيفية التي تنص عليها لائحة العمل في تلك المؤسسات. كما أن المفهوم السابق يساهم في توفير البيانات المالية والإدارية بشكل مرتب لذوي القرار على أعلى مستوي في الدولة مما يساهم في تحقيق أهداف أصحاب المصالح المشتركة. ويتصف المفهوم السابق بالعمومية واحترامه للقوانين والمعايير التي تحكم المؤسسات كما أنه من خلال الحوكمة تحاول المؤسسات إبراز العلاقة بين مجالس الإدارات وبين أصحاب المصالح العامة والتأكد من سير الإنضباط الوظيفي المالي والمهني. كما أن المفهوم السابق يحاول نفعبل احترام أصحاب المصالح وحقوق المساهمين وحماية مصالحهم من خلال إبراز قواعد الحوكمة وتطبيقها ومحاسبة الخارجين عن قواعد الحوكمة مهنياً.

2.أهمية الحوكمة

تبرز أهمية الحوكمة في العديد من الأمور أبرزها ضرورة احترام القوانين واللوائح التي تسير عليها المؤسسات وأن الحوكمة تساهم في كشف الأخطاء المهنية وزيادة خبرات العاملين وخاصة العاملين في المجالات المالية والإدارية من أجل تحقيق أقصي درجات الإنضباط الوظيفي. وتساهم الحوكمة بشكل كبير في تحقيق أهداف المؤسسات والشركات طويلة ومتوسط الأجل، فمن خلال قيام الأجهزة الرقابية بعمليات الرقابة والمتابعة يمكن للشركات أن تحصل على ثقة المستثمرين والمساهمين، فضلاً عن استقرار وزيادة الإيرادات الناشئ عن التنظيم الجيد وتطبيق معايير الحوكمة، مما ينعكس إيجاباً على أداء تلك المؤسسات (الحياري ، 2017). وتستمد الحوكمة أهميتها من خلال بروز استقلالية لجان الحوكمة التي تعينها الأجهزة الرقابية المختلفة وأن تلك اللجان تتصف بالنزاهة والحيادية

في مراقبة المخرجات المالية والحسابات الختامية للشركات المؤسسات المختلفة وعلى كافة المستويات الوظيفية، إلا أن هذا الرأي قد واجه العديد من الإنتقادات حيث أن لجان الحوكمة غالباً ما تتمتع بعلاقات طيبة بأعضاء مجالس الإدارات مما قد يسمح للعديد من العاملين بمنحهم بعض الوقت لتدراك الأخطاء المالية والإدارية وظهور العمل في الحسابات الختامية بصورة سلمية وصحيحة. كما أن وجود علاقات بين أعضاء لجان الحوكمة وأعضاء مجالس الإدارات قد يؤدي إلى محاولة اغلاق العديد من قضايا الفساد الكبري. ومن جهة أخرى فإن أعضاء لجنة الحوكمة قد لايكون لديهم المهارات الكافية لاكتشاف الثغرات المالية التي يحاول مجلس الإدارة في شركة معينة التغطية عليها مما ينعكس سلباً على أداء لجان المراجعة أو لجان الفحص (عزوز، 2016).

ومن جهة أخرى فإن استمرار تطبيق قواعد الحوكمة في المؤسسات يشير إلي إمكانية استفادة النظم الداخلية في المؤسسات للتعرف على الثغرات الفنية التي تواجه المؤسسات العامة بصفة عامة. كما أن تطبيق قواعد الحوكمة سيؤدي إلى اعادة تدريب صغار الموظفين على كيفية تدارك الأخطاء الوظيفية ومراجعة المخرجات مرة أخرى من أجل تسليم العمل مطابقاً للمواصفات الفنية والمنهنية بشكل كبير. وكذلك فإن تمتع لجان الفحص والمراجعة بالإستقلالية يساهم بشكل كبير في ضمان حيادية المراجعين الخارجيين وعدم تأثرهم بأية أطراف خارجية، إلا أن هذا يتوقف على طبيعة تفعيل القانون في المؤسسات. ويرى الباحث أن الاتجاه العام لتطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة يساهم في ضبط الأداء ومخرجات العمل الوظبفي بشكل كبير كما أنه يساهم بشكل كبير في زيادة الثقة في مخرجات العمل. كما أن قيام اللجان الرقابية بإلزام الشركات بضرورة نشر القوائم المالية والحسابات الختامية في كبري الصحف المحلية والقومية يساهم في زيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية، كما أن نشر القوائم المالية للشركات والمؤسسات يساهم في اقناع المستثمرين بأن تلك الشركات قد مرت بعملية المراجعة من خلال لجان الفحص والتدقيق وأن أدائهم المالي والإداري مطابق لكافة المعايير المالية والفنية التي تقرها اللوائح والقوانين المختلفه بشكل كبير. كما الحوكمة تساهم في تحسين التنمية الإقتصادية والإجتماعية حيث تسعي للحد من الفساد المالي والإداي وتجنيب المؤسسات مخاطر الوقوع في الأزمات المالية والإدارية بشكل كبير (موحي، 2015). وبالرغم من أن قواعد الحوكمة تساهم في محاربة الفساد المالي والإداري إلا أنها أيضاً لاتسمح بوجود الفساد المالي والإداري في المؤسسات وتحيل المتورطين في عملية الفساد المالي والإداري للمحاكمة وفقاً لما هو منصوص عليه في القانون أو اللوائح الداخلية للمؤسسات. وتساهم الحوكمة في تحسين دور المراجعيين الخارجيين وقدرتهم على اكتشاف الثغرات المهنية والفنية والتواصل مع المديرين التنفيذين من أجل اعادة ضبط الأساليب المهنية المنصوص عليها وفقاً للقانون. ومن خلال الحوكمة تستطيع المؤسسات تحقيق أكبر قدر من الشفافية في عرض القوائم المالية

للمؤسسات كما يمكنها ان تساهم في تحسين أساليب المراجعة والتدقيق والفحص بالقدر الذي يتطلبه لجان الفحص. ويمكن للجان الفحص تطبيق قواعد الحوكمة لتحسين أساليب الحوكمة في النظم الداخلية المطبقة في الشركات والمؤسسات المختلفة وتفعيل أساليب الرقابة لزيادة الإنتاج وتقليل الإنفاق على المواد الخام. كما أن تفعيل معايير الحوكمة تساهم في تحسين العلاقة بين الإدارة العليا والموظفي حيث أن تطبيق قواعد الحوكمة تساهم في تفعيل الحيادية والنزاهة. وتساهم الحوكمة في ضرورة المطالبة بتطبيق نظم المعلومات الجديدة في المؤسسات التي تتمتع بأقصي درجات الإنضباط والمساهمة في الحد من الأخطاء الفنية إلا أن الإستعانة بنظم المعلومات الجديدة قد يحد من حاجة المؤسسات للعمالة الجديدة. وتساهم الحوكمة في تحسين الإستخدام الأمثل للموارد المتاحه للشركات وتساهم أيضاً في حق المساءلة لمن يحاول التحايل مالياَ وإدارياً. كما أن الحوكمة تساهم في ربط مصالح الأفراد والشركات من خلال تفعيل معايير الحوكمة لتكون هي الأسس التي يجب الإنصياع إليها والعمل بها.

3.أهداف الحوكمة

أشار شريقي (2015) أن الحوكمة لها العديد من الأهداف من بينها أن الحوكمة تساهم في تطبيق توجهات الدولة التي تشجع القضاء على ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات العامة والخاصة على السواء، كما أن الحوكمة تساعد على إبراز دور الهيئات الرقابية وتمكينها من العمل جنباً إلى جنب مع قيادات المؤسسات العامة في الدولة لتحسين مستوي الأداء المالي والفني والتقني بشكل كبير. كما أن للحوكمة العديد من الأهداف من بينها حماية المال العام من شبهة الفساد المالي والإداري وتحويل من تسول له نفسه الإعتداء على المال العام للقضاء وفقاً للوائح والقوانين المنظمة لذلك. وتجدر الإشارة إلى أن لجان الفحص المعينة من قبل الجهات الرقابية تقوم بدور كبير من أجل مراجعة القوائم المالية والحسابات الختامية في الشركات والمؤسسات العامة والخاصة من أجل حماية المال العام وزيادة ثقة المستثمرين في أداء الشركات الوطنية. كما ان قواعد الحوكمة تطبق على كافة الشركات بالتساوي دون اعتبار لشركة دون أخرى أو نشاط دون أخر مما يشير إلى قدرة الحوكمة على الحفاظ على هيبة المؤسسات العامة والخاصة على السواء. ومن الجدير بالذكر أن الحوكمة تسعي لاستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال زيادة ثقة أصحاب رؤوس الأموال. ومن جهة أخرى فإن أهداف الحوكمة تعطي دوراً كبيراً للجهات الرقابية مالياً وإدارياً من أجل تطوير الأداء في المؤسسات وتوفير المعلومات وإبراز الشفافية في نشر القوائم المالية وزيادة ثقة المتعاملين مع تلك المؤسسات. وتقوم الحوكمة على تفعيل مبدأ تحديد الدماء في المؤسسات بما يصب في صالح المؤسسات العامة. وأشار غنيم (2014) أن أهداف الحوكمة يمكن تصنيفها على ثلاث قواعد من بينها أهداف من وجهة نظر المؤسسات الرقابية ومن وجهة نظر أصحاب المصالح والإدارة العليا

ومن وجهة نظر الجمهور. فمن وجهة نظر المؤسسات الرقابية يمكن الإعتماد على الحوكمة لتحقيق وتنفيذ توجهات الدولة بشكل كبير والقيام بكافة الواجبات الضرورية نحو الكشف عن قضايا الفساد المالي والإداري من خلال المراجعات الدورية وشبة الدورية على المؤسسات العامة والخاصة. كما تهدف الحوكمة من وجهة نظر أصحاب المصالح والإدارة العليا في رغبة الإدارة العليا في خروج الحسابات الختامية خالية من الأخطاء الفنية ومطابقة للمواصفات الفنية للعمل المالي والمهني وألا يوجد خروقات جسيمة في الأداء الفني، كما أن الحوكمة تهدف إلى تحقيق تطوراً في أداء المؤسسات العامة حيث لايوجد أحد فوق القانون وأن الإستبلاء على المال العام مجرم بقوة القانون وأن تطبيق معاييلا الحوكمة سوف يفتح آفاقاً جديداة للمؤسسات تستطيع من خلالها تحقيق مزيداً من الأرباح. كما أن الجهات الرقابية يمكنها تفعيل قواعد الحوكمة لزيادة وضمان عدم تعرض المؤسسات لمخاطر انهيار الأسواق العالمية والبحث في قدرة المؤسسات على الثبات في الأسواق والعمل لمصلحة الأفراد والشركات على السواء. كما تهتم الإدارة العليا بضرورة الإستعداد لتفعيل معايير الحوكمة بشكل كبير للإستمرار في مجلس الإدارة ونيل ثقة أصحاب المصالح في التجديد لمجالس الإدارة الحالية. كما أن تطبيق معايير الحوكمة ونشر القوائم المالية كل سنه مالية في الصحف القومية سوف تؤدي إلى الحصول على رضا المساهمين وأصحاب الأسهم والسندات الأسمية مما ينعكس على التعامل في سوق الأوراق المالية وزيادة أرباح تلك المؤسسات.

ويرى الباحث أنه بالرغم من أهمية أهداف الحوكمة إلا أن المعيار الأهم هو توجه الدولة نحو تطبيق معايير الحوكمة في كافة الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والرغبة في الإرتقاء بالأداء الوظيفي والتشديد على عدم لجوء العاملين إلى التحايل الإداري والإستعداد للإنتماء الوظيفي والبذل في سبيل تحقيق مزيداً من الإيرادات من خلال قيام العاملين بالمهام الوظيفية الخاصة بهم والتعاون الإداري بين المدير والعاملين، وقدرة العاملين على تعلم الجوانب المالية والفنية الخاصة التي تعلق عليها لجان الفحص بالهيئات الرقابية والعمل على تنمية الجوانب المالية والفنية بشكل كبير. وكذلك فإن قيام الجهات الرقابية بتوفير الشفافية المطلوبة من خلال عرض معلومات وبيانات الشركات وحساباتها الختامية خلال فترة زمنية معينة لتحقيق النزاهة المطلوبة. وكذلك فإن من بين أبرز أهداف الحوكمة هو حماية المؤسسات العامة والخاصة من مخاطر الخسائر الكبيرة أو توقف الإنتاج أو ارتفاع أسعار المواد الخام أو نقص المعدات اللازمة من الأسواق، فمن خلال تطبيق معايير الحوكمة يمكن تفعيل أسس استمرار الفحص والمراجعة وانضباط المؤسسات الوطنية من شبهة وجود فساد مالي أو إداري. ومن جانب أخر فإن تقارير لجان الفحص بالمؤسسات الرقابة تساهم في تقييم أداء الإدارة العليا والحق في إحالتهم للقضاء حال ثبوت شبهة الفساد المالي والإداري. كما أن تطبيق قواعد الحوكمة يساهم في ضبط الإختصاصات المالية والإدارية وعدم خلط

المهام بعضها البعض وتحديد المهام الوظيفية لكافة العاملين وخاصة مجالس الإدارات. وتساهم تطبيق قواعد الحوكمة على تحديد الهيكل الوظيفي داخل المؤسسات العامة والتعرف على الأسس التي يمكن من خلالها مراجعة القوائم المالية بشكل كبير وإعادة النظر في القوانين القديمة واللوائح التي بها ثغرات قد يستغلها البعض للتربح من الوظيفة العامة. كما أن الحوكمة تعمل على تقوية مركز إدارة المراجعة الداخلية ومنحها صلاحيات كبيرة من أجل إعادة استراتيجيها لمراجعة الموازنة العامة بشكل احترافي وتعديل الأخطاء إن وجدت وكذلك التعاون بين إدارة المراجعة الداخلية وبين المراجعيين الخارجيين من أجل الصالح العام للمؤسسات، الأمر الذي ينعكس على الأداء الإقتصادي والمالي للمؤسسات بشكل كبير. وكذلك فإن تطبيق مبادئ الحوكمة سيساعد الأجهزة الرقابية في تحقيق الإنضباط المطلوب الأمر الذي يساهم في تحقيق أهداف المؤسسات بشكل كبير. كما أن قرارات لجان الفحص تساعد الإدارة العليا في تحديد نسبة أرباح المتعاملين وتقارير لجنة الفحص تزيد من ثقة المتعاملين مع تلك المؤسسات.

4.مرتكزات الحوكمة بجهاز الرقابة المالية والإدارية

أكدت أدبيات الدراسة أن هناك العديد من المرتكزات التي يمكن الإعتماد عليها في تطبيق الحوكمة، أشار مشكور (2016) أن الحوكمة ترتكز على عدد من من المبادئ من بينها مايلي:

أ.أخلاق العمل في المؤسسات الرقابية

أكد عبد السلام (2016) أن اخلاق العمل في المؤسسات الرقابية وخاصة لجان الفحص هو الذي يساهم في ضبط أمور الحوكمة داخل المؤسسات المختلفة، حيث يجب أن تتمتع لجان الفحص بالحزم ولين الجانب مع الإحتفاظ بالتعاون بين العاملين في لجان الفحص بعضهم البعض وبين أعضاء لجان الفحص والعاملين بالمؤسسات الأخري. وأشار اليافعية (2016) أن الممارسات اللاخلاقية قد تؤدي إلى تدني كفاءة العمل مما يدفع إلى تباطؤ الإنتاج وضعف النمو الإقتصادي. ويري الباحث أن لوائح الشركات والمؤسسات يوجد بها لوائح تتحدث عن أهمية الجوانب الأخلاقية في العمل إلا أن تلك القواعد لاتطبق بالشكل الكافي ولا بالصورة الصحيحة مما يؤدي إلى بروز حالة من عدم التعاون بين المدير المباشر والعاملين وقيام العاملين بالتودد إلى أحد العاملين في الإدارة العليا تهرباً من المسئولية الوظيفية، مما ينعكس سلباً على الأداء الوظيفي داخل المؤسسات. ويرى الباحث أنه يجب أن تنص لوائح المؤسسات على ضرورة وجود قيم اخلاقية يمكن الرجوع اليها لتحسين

استراتجيات العمل داخل المؤسسات، كما أنه لايمكن القيام بممارسات غير اخلاقية تجاه لجان الفحص أو عدم افصاح المعلومات عن اللجان الرقابية المالية والإدارية لتحقيق النفع العام للمؤسسات.

ب.الرقابة والمتابعة والمساءلة

أكد الحياري (2017) أن الرقابة والمتابعة والمساءلة أحد أبرز مرتكزات الحوكمة التي تطبق في المؤسسات، حيث أشار مشكور (2016) أن الرقابة والمتابعة والمساءلة يمكن ممارستها عن طريق الأجهزة الرقابية أو الأجهزة التي تسمح الدولة لها بممارسة الحق الرقابي، ومن بين أبرز تلك الأجهزة الهيئان الرقابية العامة المالية والإدارية. كما أكد اليافعية (2016) أن هناك رقابة ومتابعة ومساءلة من داخل المؤسسات نفسها وتتمثل في مهام إدارة التفتيش المالي والإداري وإدارة المراجعة الداخلية والتدقيق ومجلس الإدارة والمساهمين، حيث يرتكز دور تلك الجهات في القيام بكشف الثغرات المالية والفنية والإدارية ومحاولة معالجتها والعمل على إخراج القوائم المالية بشكل صحيح ودقيق والبحث في أسباب تلك الأخطاء ومعالجتها بشكل فعال. ويرى الحياري (2017) أن الرقابة والمتابعة والمساءلة قد تقوم بها أطراف خارجية من بينها الموردين والعملاء المقرضين حيث ينحصر دورهم فيما يأتي اليهم ويخرج منهم من مخرجات ومدخلات تخص المؤسسات العاملة بشكل كبير. ويرى الباحث أنه بالرغم من الدور البارز الذي تقوم به إدارة التفتيش المالي والإداري وإدارة المراجعة الداخلية إلا أنه يقع على عاتقهم مسئولية مراجعة الأخطاء الموجودة في القوائم المالية والإقفال المالي، كما انها تلتزم بتطبيق المعايير المحاسبية والإدارية المتعارف عليها والمنصوص عليها بالشركة.

ج.درء المخاطر عن المؤسسات

أكد المخينية (2016) أن الحوكمة ترتكز على فكرة درء المخاطر عن المؤسسات وذلك على اعتبار ان اكتشاف الفساد المالي والإداري أحد المخاطر التي قد تتسبب في انهيار المؤسسات بالكامل وبشكل سريع. وكذلك فإن درء المخاطر تعد عملية ديناميكية تهدف إلى احكام السيطرة مالياً وادارياً على الشركات العاملة من أجل ضبط الأداء المالي والإداري. وأشار مشكور (2016) أن درئ المخاطر عن المؤسسات لايعني احكام الرقابة على العاملين وعدم اتاحه الفرصة لهم للعمل، إنما تعني منح العاملين الوقت الكافي للعمل والإستعداد للتعاون مع لجان الفحص في فترات محدده من العام لعملية المراجعة والتدقيق من أجل الحصول على المخرجات النهائية للقوائم المالية. وأكد الزحيم (2015) أن لجان الفحص بالمؤسسات الرقابية قد تقوم بعملية المراجعة والفحص والتدقيق خلال سنة مالية كاملة أو بعبارة أخرى قرب انتهاء السنة المالية أو مرتين في السنة المالية الواحدة أو مرة كل ثلاث أشهر.

ويرى الباحث أن أعمال لجنة الفحص والمنابعة يمكن أن تكون كل شهر مالي بعد الانتهاء من القوائم المالية ومنح ادارة المراجعة الداخلية في الشركات فترة كافية لاقفال القوائم المالية بحيث يستمر عمل لجان الفحص في الشركات مرة كل شهر مع اقفال القوائم المالية والتعرف عن التغيرات الناشئة في العمل عن قرب مع منح إدارة التفتيش المالي والإداري وإدارة المراجعة الداخلية الصلاحية كاملة لتعديل الأخطاء الفنية غير المؤثرة واثقال خبرة العاملين بشكل كبير على كيفية ابراز القوائم المالية بدون أخطاء وأن تكون مطابقة للمواصفات المالية والإدارية فنياً.

5 محددات الحوكمة

أكد اليافعية (2016) أن هناك العديد من المعايير التي تخص تطبيق الحوكمة من بينها محددات فنية ومعايير رقابية ومحددات مهنية، بحيث تؤدي تهدف تطبيق تلك المعايير إلى الحصول على معلومات مالية عن القوائم والحسابات المالية بشكل صحيح وسليم، وكذلك زيادة ثقة الإدارة العليا في تلك المعلومات مما ينعكس ذلك على قدرتهم على اتخاذ القرار الملائم وفي الوقت الصحيح.

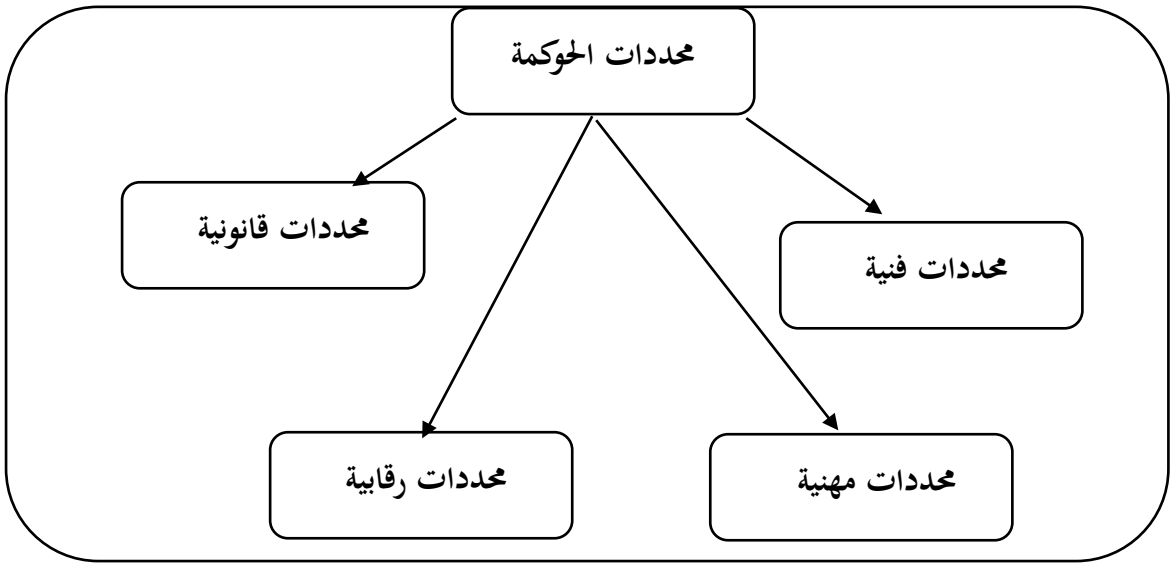

المصدر: المخينية (2016)

الشكل 1: محددات الحوكمة في المؤسسات الرقابية

1. محددات فنية

أكد عبد السلام (2016) أن لجنة الفحص يجب أن تتمتع بتوافر الخبرات الفنية القادرة على اتمام عملية الفحص في المؤسسات العامة بشكل كبير، كما أن مشكور (2016) أشار إلى أن أعضاء لجان الفحص يجب أن يحصلوا على التدريب الفني اللازم حتي يمكنهم القيام بالواجبات الفنية والمهارات اللازمة لاكتشاف الأخطاء والثغرات الفنية الموجودة داخل المؤسسات. ويرى غنيم (2014) أن عملية تدريب العاملين قد تكون عملية مكلفة للغاية وأن الجهات الرقابية قد لاتملك القدرة على توفير التمويل اللازم للحصول على التدريب الأمثل الذي يؤهلهم للعمل في الجهات الرقابية. ويرى الباحث أن العمل في الجهات الرقابية يتطلب مهارات فنية رفيعة قد لاتتوافر إلا من قضي في العمل المؤسسي سنوات طويلة وبالتالي فإن العمل على توفير عاملين ونقلهم من جهات حكومية أخرى إلى المؤسسات الرقابية للعمل سيساهم في تخفيض تكلفة التدريب في المؤسسات الرقابية، كما أنه سوف يساهم في إيجاد عاملين أكفاء يساهمون في التأقلم سريعاً مع بيئة الأعمال التي يعملون بها.

2. محددات قانونية

أكد فلاق (2015) أن القائمين على العمل الرقابي لابد أن تتوافر لديهم اطلاع واسع على القوانين واللوائح والقدرة على فهمها واستيعابها وكيفية تطبيقها في المؤسسات المختلفة. وأشار عزوز (2016) أن تطبيق المعايير القانونية ينطبق عليه نفس المحددات الفنية، ولذلك فإن وجود عاملين ذوي خبرة قانونية وقادرين على التعرف على أساليب التحايل وكشف الفساد المالي سيكون مؤثراً بشكل كبير. ويرى الباحث أن وجود خبرات قانونية ليس أمراً يسيراً في حالة تمسك كل مؤسسة حكومية بخبراتها وكفاءتها ولذلك فإن الأجهزة الرقابية يمكنها أن تعقد العديد من الندوات التدريبية في سبيل تدريب العاملين على القوانين واللوائح المعمول بها في المؤسسات.

3. المحددات المهنية

أكد موحي (2015) أن هناك العديد من المحددات التي يمكن استخدامها في المؤسسات من بينها المحددات المهنية، حيث يجب أن تتوافر لدي العاملين في الأجهزة الرقابية من تتوافر لديهم الخبرات المهنية وخاصة لجان الفحص والمراجعة، حيث أن تلك اللجان تحاول ضم العاملين ذوي الخبرات العالية والمهارات المالية والإدارية. وأشار عزوز (2016) أن تلك اللجان غالباً ما تحاول ضم العاملين المتميزين من المؤسسات الحكومية الأخرى في مقابل منحهم مزيداً من الصلاحيات للاستفادة من خبراتهم وقدراتهم المهنية. ويرى الباحث أنه ضم الكثير من العاملين الأكفاء إلى لجان الفحص وإلى الجهات الرقابية سيؤدي إلى تحسين أداء تطبيق الحوكمة وتعميم تلك النتائج على العديد من المؤسسات.

4. المحددات الرقابية

أكد الحياري (2017) أن المحددات الرقابية من أبرز معايير الحوكمة التي يجب أن تتوافر في العاملين في تلك الجهات الرقابية، حيث أن العمل الرقابي يتطلب مزيداً من التركيز للحصول على نتائج أفضل ومن أجل اكتشاف الثغرات التي قد تحدث في القوائم المالية أو في الإجراءات الإدارية المتعارف عليها داخل المؤسسات. وكذلك فإن غنيم (2014) أكد على أن المعايير الرقابية يمكن الإتفاق عليها وتعلمها قبل الشروع في عملية الفحص والتدقيق. وكذلك فإن المحددات الرقابية تطبق بشكل عام على المؤسسات العامة والخاصة. ويرى الباحث أن المحددات الرقابية يمكن للعاملين في الجهات الرقابية تعلمها بسهولة ويسر حيث أن تلك المحددات تعتمد على تقنيات العمل واضافة كل ما هو جديد والتعرف على نصوص اللوائح والقوانين الجديدة وتعديلاتها وأساليب الرقابة عليها. ويرى الباحث أن الغرض الرئيسي من تطبيق معايير الحوكمة أن تلك المحددات يمكن الاعتماد عليها بحيث يكون طاقم العمل في الجهات الرقابية مؤهلاً للقيام بمهمة الفحص والحصول على النتائج التي تساعد الإدارة العليا على اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة والصائبة كما أنها تساعد الإدارة الحالية على تحسين أساليب العمل وذلك من خلال اتباع نظم معلومات تساهم في اعادة انضباط البيانات.

.6 التحديات التي تواجه الحوكمة

أكد اليافعية (2016) أن الحوكمة تواجه العديد من التحديات في المؤسسات الحكومية والخاصة على السواء. وأكد مشكور (2016) أن الروتين والإمتثال للوائح والقوانين قد يؤدي إلى حدوث حالة من التضارب والالتباس لدي الموظفين في تطبيق تلك اللوائح والقوانين. كما أشار الزحيم (2015) أن أساليب العمل في المؤسسات الحكومية مازالت تعاني من الأساليب التقليدية مما يدفع بالجهات الرقابية إلى محاولة التعرف على القوانين واللوائح القديمة التي تخضع لها المؤسسات ومحاولة التأقلم للقيام بمهمة مراجعة الأمور المالية والإدارية داخل تلك المؤسسات. كما أشار عزوز (2016) أن المؤسسات الخاصة بالرغم من قدرة تلك المؤسسات على تطوير العمل والأداء فيها إلا أن قيادات تلك المؤسسات قد تحاول اخفاء بعض مخرجات أرباحها السنوية مما يعقد عمل وأداء الجهات الرقابية. وكذلك فإن العديد عدم اختيار الأوقات المناسبة لإجراء عملية الفحص المستندي والدفتري قد يسبب حالة من الإرباك الشديد للعاملين في المؤسسات بسبب رغبة لجان الفحص والتدقيق في التحقق من الدفاتر التي يرغب العاملين استمرار عملهم فيها دون النظر إلى الوقت المناسب لإجراء المراجعة الدفترية. وكذلك فإن الصلاحيات الممنوحه للجان الفحص جعلت من العاملين في حالة ريبة وشك دائم من الإفصاح الكامل، حيث يخشي العاملين في المؤسسات من تأثير تقارير لجان الفحص على وظائفهم مما يعرقل أداء ومهام لجان الفحص.

وكذلك فإن إجراء الفحص الدفترى والمستندي كل شهر قد يعرقل أداء المؤسسات الحكومية التي تعمل بشكل متواتر، وكذلك فإن المؤسسات الخاصة التي قد يمتلكها أفراد قد لايقوم بالإفصاح الكامل أو عدم انضباط الدفاتر الداخلية لديه، وكذلك فإن ضعف خبرة العاملين في لجان الفحص أو وجود ضغوط خارجية على لجان الفحص لمحابة بعض الشركات أو بعض الأشخاص تعد من أبرز المعوقات التي تعيق أداء العاملين في الجهات الرقابية المكلفة بالفحص في الشركات. وكذلك فإن تعمد بعض العاملين الحصول على أجازات أو الخروج في أوقات قد لاتتناسب مع وقت وجود لجنة الفحص للحصول على معلومات بشأن أساليب وأنماط العمل في المؤسسات قد يدفع لجان الفحص إلى الشك بقوة في أداء العاملين مما ينعكس سلباً على طريقة التعاون بين لجان الفحص المعينة من قبل الجهات الرقابية وبين العاملين في المؤسسات المختلفة. كما أن اختلاف القوانين وتطورها خلال فترة زمنية قصيرة قد يسبب حالة من الإرباك للجنة الفحص مما ينعكس سلباً على أداء تلك الجهات الرقابية. ويرى الباحث أن التحديات التي تواجه الجهات الرقابية كبيرة وأن أكثرها خطورة هي تعرض الجهات الرقابية لضغوط من قبل أطراف خارجية أو انعدام خبرات بعض القائمين على العمل المالي والإداري الأمر الذي يعرض عملية الفحص لمخاطر شديدة وانهيار سمعة تلك الجهات الرقابية وعدم الحصول على ثقة الجمهور وتعرض بيئة الأعمال لمخاطر كبيرة من أبرزها التوقف عن العمل والإنتاج. ويرى الباحث أن مواجهة تلك التحديات بإستمرار المحافظة على ضبط المعايير الفنية والتقنية والتزود بعناصر الحوكمة اللازمة لتفعيل آليات الحوكمة في المؤسسات وتحقيق جودة التدقيق المطلوبة ومراعاة قواعد ومقومات الحوكمة ومنح مزيداً من الصلاحيات للعاملين في المؤسسات الرقابية.

7.عناصر الحوكمة

أشارت العديد من أدبيات الدراسة إلى تنوع عناصر الحوكمة من بينها معايير الحوكمة وآليات الحوكمة وجودة التدقيق ومقومات وصلاحيات لجان الفحص. وسوف نستعرض فيما يلي لعناصر الحوكمة:

أ.معايير الحوكمة

أشارت فضيلة (2015) أن معايير الحوكمة تنقسم إلى أربعة معايير رئيسية من بينها ضرورة أن تكون الإجراءات متناسبة لكل المؤسسات وبنفس المقدار، وكذلك أن تتم عملية الحوكمة بأعلى درجات من المهنية، وأن تقوم الأجهزة الرقابية بتفعيل المساءلة للحصول على ثقة المتعاملين والجمهور. وسوف نستعرض لكل معيار على حده كما يلي:

أ.تساوي الإجراءات

أكدت فضيلة (2015) أن الإجراءات التي تطبق لإجراء وتطبيق عملية الحوكمة لابد أن تكون نفسها واحدة تطبق على كافة المؤسسات الحكومية أو المؤسسات الخاصة بشكل كبير، حيث أن تلك المؤسسات يجب أن تسعي إلى تحسين أداء لجان الرقابة والفحص من خلال توحيد الممارسات والإجراءات المتبعة في تفعيل الحوكمة. وكذلك فإن عزوز (2016) قد أكد على أن عملية توحيد الممارسات والإجراءات تساهم في عدم وجود أية غموض أو لبث في أداء الجهات الرقابية. ويرى الباحث أن سهولة الإجراءات سوف تسهل من الإجراءات اللازمة لعملية المراجعة والفحص والرقابة. ولايتفق الباحث مع غنيم (2014) الذي يرى ضرورة توحيد إجراءات الفحص المتبعة في الشركات الحكومية والشركات الخاصة، إلا أن الباحث يرى أن طربقة أداء الشركات الحكومية تختلف عن الشركات الخاصة، كما أن المعايير التي تطبق في الشركات الحكومية تختلف بشكل كبير عن الشركات الخاصة بشكل كبير، وبالتالي فإنه يمكن توخيد الإجراءات وتعميمها للشركات الحكومية وتعميم إجراءات أخرى خاصة للشركات الخاصة. وكذلك فإن الجهات الرقابية لها مطلق الحرية أن تقوم بإعداد العديد من الإجراءات التي يمكن تطبيقها على الشركات العامة أو الخاصة حسب طبيعة نشاط كل منها، ويؤيد الباحث فكرة وجود إجراءات عديدة يمكن تطبيقها وتوحيدها على الشركات حسب طبيعة كل نشاط اقتصادي.

ب.توافر المهنية

أكد الزحيم (2015) أن توافر المهنية ضروري للعاملين في الجهات الرقابية التي تمارس نشاطاً رقابياً، فلايمكن أن يقوم بعملية المراجعة إلا من تتوافر فيه القدرة والمقدرة على التمرس المهني لفترات طويلة ويكون قادراً على اكتشاف الثغرات والأخطاء المهنية في القوائم المالية والحسابات الختامية. وأشار مشكور (2016) أن وجود خبرات كبيرة في أعمال التدقيق يمكنها أن تساهم في ضبط القوائم المالية للمؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة على السواء، كما تساهم في معرفة قيمة الضرائب الصحيحة المسددة بالتعاون مع الجهات الضريبية والجهات الجمركية. ويتفق الباحث مع الزحيم (2015) أن توافر المهنية أصبح شئ ضروري وتعتمد عليه الجهات الرقابية في ضبط الأمور المالية والإدارية لإتمام عمليات الفحص والتدقيق في المؤسسات الحكومية.

ج. تفعيل المساءلة

أشار عدنان (2014) أنه يجب أن تقوم الجهات الرقابية بتفعيل المساءلة في حالة حدوث خروقات جسيمة أو شبهة استيلاء على المال العام أو بروز حالات فساد مالي وإداري أن يتم تقنين الإجراءات والبدء بتفعيل المساءلة والإحالة لجهات التحقيق والعمل على محاسبة المتورطين في الفساد المالي والإداري والمثول أمام جهات التحقيق الرسمية. وكذلك فإن فلاق (2015) قد أشار إلى أن قبام الجهات الرقابية بالمساءلة لابد أن يكون مقترن بدلائل

وقرائن مادية ملموسه يمكن من خلالها معاقبة الذين يتعدون على المال العام. ويتفق الباحث مع ما أشار إليه عدنان (2014) في أن البدء في المساءلة لابد أن يقترن بوجود دليل مادي ملموس يمكن من خلاله مساءلة العاملين بشكل فعال على أن يتم توفير أسس المحاكمة العادلة.

د. ثقة المتعاملين

أكد الحياري (2017) أن ثقة المتعاملين في أداء الجهات الرقابية أصبح مطلوباً بشدة، حيث أن الدعم المعنوي لتلك الجهات يكسبها أهمية كبيرة لضبط المخالفين والإصرار على شيوع حالة الإنضباط وخاصة في التعامل مع المال العام. كما أن منح مزيداً من الإستقلالية للعاملين في الجهات الرقابية يساهم في ابراز دقة مخرجات أعمال التدقيق التي يقومون بها. كما أن منحهم الصلاحيات اللازمة والحماية القانونية والضبطية القضائية يرفع من مستوي الأهمية لدور الجهات الرقابية والدور الذي تقوم به في المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة على السواء.

2.آليات الحوكمة

أكد الحياري (2017) أن هناك العديد من آليات الحوكمة من بينها الوقت الذي تجري فيه عملية الحوكمة وإعداد الكشوف وتطبيق قواعد الإفصاح والشفافية وسوف نستعرض آليات الحوكمة فيما يلي:

أ.الوقت

أشار مشكور (2016) أن عملية الحوكمة أو الفحص لابد أن تخضع لخطة زمنية محدده سلفاً من قبل لجان الفحص والمراجعة التابعة للجهات الرقابية. وأكد المخينية (2016) أن عملية الفحص يمكن أن تجري في أي وقت خلال العام المالي. ويتفق الباحث مع مشكور (2016) أن عملية الفحص يمكن أن تجري في أي وقت خلال العام المالي وكانت سابقاً تجري مرة واحدة في العام وذلك للمؤسسات الحكومية، أما في الوقت الراهن فأصبحت المؤسسات الحكومية أكثر حاجة إلى ضبط القوائم المالية الخاصة بها والحسابات الختامية بشكل أكثر دقة مما بشير إلى ضرورة إجراء عملية الفحص والتدقيق أكثر من مرتين في العام وقد تصل لأربع مرات، على أن يكون هناك متسع من الوقت للحسابات الختامية النهائية.

ب.اعداد الكشوف

أكد عزوز (2016) أن الجهات الرقابية تقوم بإعداد تقارير وكشوف عن الشركات التي تقوم بمراجعة قوائمها المالية وسجلاتها، حيث أن تلك الجهات الرقابية تساعد بشكل كبير على تدوين كافة الملحوظات والثغرات التي تمت معالجتها وعن مدة عملية المراجعة والفحص والأساليب التي تم استخدامها في عملية الفحص والمراجعة

والملاحظات على مدى تعاون مجلس الإدارة والعاملين وعن البيانات الإحصائية ومقارنة الميزانية العمومية للعام الحالي بأعوام سابقة. وعن العقبات التي اعترضت لجان الفحص والمراجعة إن وجدت والإنجازات الحالية بعد الفحص وعن نسبة الإيرادات وقيمتها ومقارنتها بأعوام سابقة. ويتفق الباحث مع ما أشار إليه عزوز (2016) أن إعداد الكشوف أصبح من أبرز مميزات أداء عمل لجان الفحص والرقابة والمتابعة.

ج.الافصاح

أشار فلاق (2015) أن الإفصاح هو أحد أركان آليات الحوكمة حيث أن الإفصاح يسمح بتوفير أكبر قدر من المعلومات في أقل فترة زمنية ممكنة على أن تكون تلك المعلومات مرتبه وصحيحه وفي التبويب الملائم لها. وأكد الحياري (2017) أن الإفصاح يدعم المؤسسات في قراراتها ويساهم في مشاركة الجمهور في التعرف على طبيعة القرارات التي تم اتخاذها ويساهم في نشر انجازات المؤسسة والإخفاق الذي حققته المؤسسة وأسبابه. ويرى الباحث أن الإفصاح عن القوائم المالية يساهم في التعرف على واقع النشاط الإقتصادي في المؤسسات.

د.النشر

أكد الحياري (2017) أن نشر القوائم المالية يساهم بشكل كبير في الحصول على ثقة المتعاملين من كافة المؤسسات، وأن نشر قوائم الشركات التي تمت مراجعتها وتقارير لجان الفحص هو أحد أبرز ملامح الحوكمة التي تتبعها المؤسسات في تحسين آليات الحوكمة في كافة المؤسسات. وأشار عزوز (2016) أن اختيار أكبر المجلات القومية أو الحكومية لنشر مخرجات القوائم المالية لشركة ما قد تمت مراجعتها من قبل سوف يساهم بشكل كبير في تعزيز ثقة المستثمرين الحاليين وجذب مزيداً من الإستثمار الأجنبي المباشر، كما يمكن أن تساهم في التعرف على طبيعة الأنشطة الإقتصادية في قطاع معين من القطاعات الإنتاجية أو الصناعية. ويتفق الباحث مع الحياري (2017) في أن قيام الجهات الرقابية بنشر القوائم المالية للشركات يعد من أحد أهم آليات الحوكمة والأفصاح الكامل عن أداء الشركات المالي والإداري، حيث تظهر تلك القوائم بشكل مقارن ومقوم بالعملة المحلية ويرفق معه تقارير لجان الفحص والمراجعة.

3.جودة التدقيق

أكد عزوز (2016) أن الجهات الرقابية تعمل جاهدة على ضبط أداء لجان الفحص والمراجعة والتدقيق من أجل الحصول على أعلى درجات الدقة والجودة في التدقيق على القوائم المالية والحسابات الختامية والسجلات الإدارية للشركات والمؤسسات العاملة سواء كانت تلك المؤسسات خاصة أو عامة. وكذلك فإن جودة التدقيق تعتبر المعيار الأبرز الذي يمكن أن تظهر نتائجه في تقرير لجنة الفحص. ويرى الباحث أن جودة التدقيق يترتيب عليها

تفعيل مبدأ المحاسبة وإظهار المزايا والعيوب للجان الفحص والمتابعة والرقابة. ويرى الباحث أن جودة التدقيق هي التي تحدد إن كانت المؤسسات تحقق عائداً أم أنها مؤسسات قد خسرت وأنه يجب اعادة النظر في تلك المؤسسات.

4. مقومات وصلاحيات لجان الفحص

أشار شريقي (2015) أن لجان الفحص يجب أن تمنح صلاحيات الضبطية القضائية وأن تتحرك وفقاً لأطر ومعايير تمكنها من تفعيل مبادئ الحوكمة. ويرى المخينية (2016) أن عدم التعاون مع العاملين في لجان الفحص يجب أن يكتب في تقارير موصحه ترفع للإدارة العليا للتعرف على أسباب عدم التعاون. وكذلك فإن عزوز (2016) أشار أن لجان الفحص لهم صلاحيات بمراجعة القوائم المالية للعاملين وكل ما يتعلق بالشئون الإدارية ودخول المناقصات. ويتفق الباحث مع المخينية (2016) في أنه يجيب كتابة تقرير فيمن يرفض التعاون مع لجنة الفحص بشكل كبير.

الخلاصة

أوضحت الدراسة أن الحوكمة هي أهم من أبرز المهام التي يقوم بها جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. حيث يمتع جهاز الرقابة المالية والإدارية بالإستفلالية المالية والإدارية. وتجدر الإشارة إلى أن أهداف جهاز الرقابة المالية والإدارية تتلخص في حماية الأموال العامة للدولة والتحقق والتدقيق في الأموال الخاصة والتأكد من تطبيق معايير الرقابة وعدم الخروج عليها. وكذلك فإن من أبرز المهام الموكله إلية جهاز الرقابة المالية والإدارية تجنب الوقوع في الأخطاء المهنية وتدارك الأخطاء والمخالفات المالية والإدارية. وكذلك اكتشاف أوجه القصور والنقص في القوانين واللوائح والأنظمة المالية والإدارية واقتراح وسائل العلاج المناسب. ويلتزم جهاز الرقابة المالية والإدارية بمعايير الشفافية في كافة المعاملات والتصرفات المالية والإدارية. ويقوم جهاز الرقابة المالية والإدارية في تفعيل الرقابة الوقائية لمنع حدوث الإختلاسات. وكذلك فإن جهاز الرقابة المالية والإدارية يقوم على تقييم أداء الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز.

ومن بين أبرز اختصاصات الجهاز إجاء كافة إجراءات الرقابة المالية والإدارية في كافة المجالات ومن بينها الرقابة المالية والقانونية، وكذلك إجراء الرقابة الإدارية ورقابة الأداء داخل المؤسسات العمانية الحكومية. وكذلك فإن من أبرز القرارات التي يتخذها جهاز الرقابة المالية والإدارية منع حدوث المخالفات الإدارية. وكذلك فإن من أبرز الإختصاصات الإدارية الرقابة على الاستثمارات وكافة حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز. ومن المؤكد أن

جهاز الرقابة المالية والإدارية يقوم بمهام أخرى منها امكانية تقييم الأصول للوحدات والمشروعات ومراجعة العقود والاتفاقيات المبرمة قبل اتخاذ القرار النهائي بشأنها. ومن جانب يقوم جهاز الرقابة المالية والإدارية بمراجعة الإيرادات والمصروفات وسندات الصرف وكافة السجلات التي تبين التسهيلات المصرفية والقيود المحاسبية ومراجعات التسوية الميزانيات العمومية وأذونات الصرف وأذونات السحب من المخازن. وكذلك فإن جهاز الرقابة المالية والإدارية يقوم على التأكد من الوارد والمنصرف في المخازن. وكذلك مراجعة القرارات المختصة بشئون العاملين. وكذلك فإن جهاز الرقابة المالية والإدارية يختص بكافة الأعمال والتصرفات القائمة بالمراجعات المالية والإدارية على المؤسسات العمانية. كما أن جهاز الرقابة المالية والإدارية مسئول عن البحث والتحقق والتحري عن كافة المشكلات الإدارية والمالية والرد عليها وتقصي الحقائق عن تلك الشكاوي عملياً. وتجدر الإشارة إلى أن جهاز الرقابة المالية والإدارية قد تعرض للعديد من عمليات التحديث والتطوير من بين أبرز ملامح تطوير جهاز الرقابة المالية والإدارية وكذلك فإن جهاز الرقابة المالية والإدارية يقوم على مراجعة القوائم المالية للوحدات الإدارية للدولة كما يقوم على مراجعة القوائم المالية للمؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة ويقوم أيضاً بمراجعة قوائم الصناديق وصناديق الإستثمار وصناديق التقاعد، وصناديق حكومية أخرى. كما يقوم جهاز الرقابة المالية والإدارية بالشركات المملوكة للحكومة، وكذلك فإن جهاز الرقابة المالية والإدارية يقوم بمراجعة الأموال الخاصة في المؤسسات. وكذلك فإن جهاز الرقابة المالية والإدارية له صلاحيات بالتعامل مع الأجهزة القضائية.

قائمة المراجع والمصادر

آل الشيخ، حمد بن محمد. 2017. اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة. مكتبة العبيكان، الرياض. الطبعة الأولي.

الشمراني، غسان حوفان أحمد. 2013. أثر الرقابة المالية في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالمملكة العربية السعودية للحد من عمليات الفساد المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، كليات الشرق العربي، الرياض. المملكة العربية السعودية.

اليافعية، شريفة عبد الله. 2016. تطوير آليات المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية في ضوء مبادئ الحوكمة بسلطنة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة ظفار. سلطنة عمان.

الزحيم، علاء جميل مكط. 2015. دور آليات حوكمة الشركات في الرقابة على تكاليف المسؤولية الأجتماعية دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والأقتصاد. جامعة القادسية، العراق، المجلد 17، العدد1.

الحياري، عمر يوسف عبد الله. 2017. أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، مذكرة ماجستير. كلية الأعمال.

شريقي، عمر. 2015. التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات في نظام الحوكمة ودوره في الرفع من جودة الأداء في المؤسسة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد7.

عزام، عبد النبي أحمد محمد والجابرية، بدرية بنت خلفان. 2017. الحوكمة المؤسسية مدخل لتحقيق الجودة بالمديرية العامة للكشافة والمرشدات بسلطنة عمان تصور مقترح. المجلة التربوية المتخصصة. المجلد 6. العدد

عبد السلام، على عبد السلام. 2016. قياس أثر حوكمة الشركات في كشف الفساد المالي والإداري دراسة ميدانية، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس.

عزوز، محمد. 2016. الفساد الإقتصادي، آثاره وآليات مكافحته حالة الجزائر، دراسة منشورة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد 7.

عازم، سعد محمد، وال حسن، على فايع محمد، المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي والإداري في المملكة العربية السعودية، دراسة تطبيقية على منطقة عسير، بحث منشور في مجلة المحاسبة والتدقيق والحوكمة، المجلد الأول، العدد الثالث.

عدنان، محمد الضمور. 2014. الفساد الإداري والمالي كأحد محددات العنف في المجتمع، دار الجامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان. ط1.

غنيم، محمود رجب يس. 2014. دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي، دليل ميداني من البيئة السعودية، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، مصر. العدد 2.

فلاق، على، مريم طبني. 2015. دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد المالي والإداري وتحقيق التنمية الإقتصادية، مجلة الإقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المستدامة، جامعة المدية، الجزائر.

موحي، مهدي عطية وحسين، جاسم محمد. 2015. استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي ودروها في تعزيز الأداء التنظيمي دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمسئوولين في مكاتب المفتش العام، مجلة الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل، العراق، مجلد 14، العدد208.

مشكور، سعود جايد وعبد، حيدر وعباس. 2016. علاقة نظام الحوكمة بجودة التدقيق وأثرها في محاسبة الفساد المالي والإداري، دراسة عملية في عملية في عينة مختارة من المدققين، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 24.

موقع روية عمان 2040. 2019.
https://www.2040.om/wp-content/uploads/2019/01/190124BOOKLET-ARABIC.pdf